عصـور - تصنيف ج- المجلد 20 / العدد03 - ديسمبر 2021
EISSN 6278-2600 / ISSN 1112- 4237 الإيداع القانوني Depot légal 464 -2002
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/167

معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-020-003-012

أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسيين (بن يوسف بن خدة أنموذجا)

Crisis of the Movement for the Triumph of Democratic Freedoms in the Writings of Political Leaders (Ben Youssef Ben Khada Model)

د. درعي فاطمة *

جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر/ الجزائر

Fatima.drai@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2021/08/15 تاريخ المراجعة: 2021/09/05 تاريخ القبول:2021/11/01

الملخص:

عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة سياسية نتيجة تراكمات عديدة بسبب الاختلافات الإيديولوجية داخلها بالإضافة إلى المشاكل التي لم تجد لها حلا، وهو ما أدى إلى تفاقم الوضع لغاية انفجاره. وقد تنوّعت الكتابات التي تناولت هذه الأزمة، ومنها مذكرات وكتابات القادة السياسيين التي تعتبر مصدرا مهما لكتابة تاريخ الجزائر المعاصر نظرا لمعايشة أصحابها للأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة وتقلّد أصحابها مناصب مهمة مكنتهم من امتلاك معلومات مهمة تخدم كتابة تاريخ الجزائر ، وتعتبر كتابات بن يوسف بن خدة من أهمها باعتباره أحد أبرز الشخصيات التي عرفتها الجزائر والتي تناولت عديد المواضيع ومنها الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا ما سنعمل على إبرازه من خلال هذا البحث بالتطرّق إلى أهمية المذكرات الشخصية وكيفية التعامل معها، ثم الحديث عن

* درعي فاطمة، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر/ الجزائر.

الأزمة وأبرز الهزات التي عرفتها، والخلاف بين بن يوسف بن خدة مع مصالي الحاج وتداعياته، وفي آخر البحث تطرقنا إلى انقسام الحركة ومحاولات حل النزاع وما آلت إليه الأوضاع بعد ذلك.

الكلمات المفتاحية: حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛الجزائر؛ القادة ؛ السياسيين؛ بن يوسف بن خدة؛ الكتابات؛الأزمة؛ مصالي الحاج؛ العمل الثوري.

Abstract :

The Movement for the Triumph of Democratic Freedoms experienced a crisis as a result of many accumulations due to the ideological differences within it as well as the problems that were not resolved, which exacerbated the situation until it exploded. The sources and writings dealing with this crisis have varied, including the memoirs and writings of political leaders, which are an important source for writing the history of contemporary Algeria due to the experience of its owners of the events that Algeria knew at that time and the owners held important positions that enabled them to possess important information that serves the writing of the history of Algeria, and the writings of Ben Youssef Ben Khada are one of the most important as one of the most prominent figures known in Algeria, which dealt with many topics, including the crisis known to the Movement for the Triumph of Democratic Freedoms, and this is what we will do. To highlight it through this research by addressing the importance of personal memoirs and how to deal with them, then talk about the crisis and the most prominent tremors that I have experienced, and the disagreement between Ben Youssef bin Khada with Masali Al Haj and its repercussions, and in the end of the research we discussed the division of the movement and attempts to resolve the conflict and what happened next.

Keywords : Movement for the Triumph of Democratic Freedoms; Algeria; Leaders; Politicians; Ben Youssef Ben Khada; Masali Al , Hajj; Crisis; Revolutionary Action; Writings.

- مقدمة:

إن الاعتماد على المصادر هو ضرورة ملحة لابد منها من أجل استكمال الدراسة التاريخية والتخلّص من الكتابات الغربية خاصة الفرنسية منها، وتعتبر المذكرات الشخصية من المصادر الهامة.

بعد الاستقلال عرفت الجزائر ظاهرة كتابة المذكرات الشخصية والتي أصدرها مجموعة من قادة الثورة التحريرية من أشهرها مذكرات حسين آيت أحمد ، فرحات عباس، عبد الرحمن فارس وغيرهم والتي كتبت بالفرنسية وصدرت بباريس بقيت مدة طويلة ممنوعة في الجزائر لأسباب سياسية (علاوة عمارة، 2013: 23).

بعد 1988 انتعشت كتابة المذكرات الشخصية من خلال صدورها باللغة العربية ويعود ذلك لعدة عوامل منها وفرة جو من الحريات وبروز الثقل التاريخي للثورة التحريرية على الصراع السياسي الذي عرفته البلاد في تلك الفترة أو الرغبة في تصفية حسابات(علاوة عمارة، 2013: 23) ،كما أن البعض منهم رغبوا فعلا في إدلاء بشهاداتهم وجعلها في خدمة المؤرخين ، بالإضافة إلى رغبة البعض منهم في إبراز دورهم أثناء الثورة(لونيسي رابح،2005: 29).

راح الاهتمام بالتاريخ الوطني يزداد يوما بعد يوم لذلك تضاعفت المذكرات الصادرة باللغة الفرنسية وتخصّصت فيها بعض دور النشر حتى أصبحت تعرف بها وترجم العديد منها إلى اللغة العربية حتى تعم الفائدة(علاوة عمارة، 2013: 23).

حظيت الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية باهتمام كبير و تعرّض إليها القادة السياسيون والعسكريون خلال كتابة مذكراتهم، ويعتبر بن يوسف بن خدة من الشخصيات السياسية التي عاشت الأزمة وعايشتها والتي كان لها موقفها الذي ظهر من خلال الشهادات التي أدلى بها، أو في كتاباته خاصة مؤلفه جذور أول نوفمبر، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه أكثر من خلال هذه الدراسة الموسومة ب:" **أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كتابات القادة السياسيين (بن يوسف بن خدة أنموذجا)** " التي سنحاول من خلالها إبراز أهمية شهادات ومذكرات القادة السياسيين والعسكريين في كتابة تاريخ الثورة، والتعريف بأزمة حركة إنتصار الحريات

الديمقراطية من خلال كتابات بن يوسف بن خدة الذي يعتبر من الشخصيات السياسية البارزة في تاريخ الجزائر ، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج التاريخي الذي يقوم على التحليل والنقد للتعريف بالأزمة وأهم الهزات التي تعرّضت لها وتداعيات الخلاف بين بن يوسف بن خدة ومصالي الحاج.

1- أهمية المذكرات الشخصية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تتحدّد أهمية المذكرات في الوثائق التاريخية فهي تكشف عادة عن مستور أو خبئ يتصل بذات صاحبها بالدرجة الأولى ، وتلقي الضوء على العلاقات المتشابكة التي تربط صاحبها بالتنظيمات والشخصيات والمؤسسات الحكومية والدستورية التي اتصل بها كما تصوّر الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الجيل الذي نشأ فيه الكاتب، وذلك مما قد لا يتيسّر الكشف عنه بدون هذه المذكرات(علاوة عمارة، 2013: 23).

2- هي من المصادر التي تحمل في طياتها حقائق وأحداث متنوّعة حول فترة من فترات تاريخ الجزائر التي لا تزال مجهولة لدى القراء وبذلك فهي أحد الوسائل المهمة في الأبحاث التاريخية لها دور بارز في سد النقص الحاصل في المادة العلمية.

3- تعتبر من مصادر الكتابة التي لا غنى عنها لفهم تشكّل بعض الوعي الجمعي الجزائري في تلك الفترة، مصدرا مكملا يحدّد أو يصحّح الوقائع التي وثّقتها المصادر التقليدية التي قد يكون الوصول إليها صعبا.

4- ملأ الفراغات الموجودة في التاريخ المكتوب خاصة إذا أدركنا أن الأهداف الأساسية للعلوم الإنسانية هي فهم الظواهر و التنبؤ بها والتحكم فيها قصد الوصول إلى إدراك واع للظاهرة وما يرتبط بها من واقع.

5- تمكّننا المذكرات الشخصية من تتبع الأحداث والوقائع التي عرفها تاريخ الجزائر وثورته في مراحلها المختلفة وجوانبها، فهي تقدّم للمؤرخ والقارئ صورا داخلية عن الحياة اليومية للمجاهدين، وتبرز الخلافات الإيديولوجية والصراعات حول القيادة داخل صفوف منظّري ومسؤولي الثورة الجزائرية.

6- صنّعت المذكرات ديناميكية ثقافية لم تدم طويلا لأنها خرجت عن مسارها العلمي في البحث عن الحقيقة التاريخية كما وقعت وليس كما يريدها أن تقع.

2- كيفية التعامل مع المذكرات الشخصية:

إن الجانب الشخصي في المذكرات يزيد في صفتها الانحيازية على النحو الذي يزيد من قدر الحذر الواجب اتخاذه عند الاستعانة بها في البحث التاريخي، فتبرير الأخطاء وانتحال الأدوار وتمجيد الذات ولو أنه يوجد بدرجات متفاوتة في الروايات إلا أنه يزيد في المذكرات ويؤدي إلى مزيد من الارتياب في أمانة القول لذلك وجب تحقيق المذكرات من خلال التأكد من صحة الوقائع التي أوردها كاتب المذكرات. ومن أجل توظيف جيد للمذكرات الشخصية و الاستفادة منها بما يخدم البحث التاريخي ينبغي إتباع القواعد التالية:

1- ضرورة معرفة الظروف المحيطة بالمؤلف وجمع معلومات كافية حوله وحول الفترة التي كتب فيها مذكراته، والرجوع إلى الوثائق التي روت نفس الأحداث للتأكد من صدق المعلومات المقدّمة من طرف المؤلف.

2- البحث عن دواعي كتابة هذه المذكرات كأن يكون هدفه التزييف لأغراض خاصة أو لظروف اضطرارية أو أن يكون مدفوعا بدافع الكراهية ، أو لرغبة في تمجيد مبادئه أو الاتجاه الذي ينتمي إليه والحط من قيمة خصومه (بن رحال يمينة،2015: 224).

3- عدم الوثوق في شهادة أو رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان،لأنها ليست دائما صحيحة،فقد يخطئ صاحبها وقد يكون عرضة لكثير من الأوهام.

4- الانتباه إلى نزعة التفاخر والمباهاة التي تسيطر على النفس البشرية، فالكثير من الأشخاص يستغلون الفرص من أجل إثبات فاعلية دورهم في الأحداث المفصلية رغم أنه قد يكون هذا الدور صغيرا.

5- المذكرات تعتمد على الذاكرة والتي قد تخون صاحبها وإن كان في عز شبابه إذا لم يستعن بالوثائق التي تثبت صحة قوله، فهي تعزّز كتاباته بالدليل القاطع.

6- يجب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية والذي يتعامل مع المذكرات الشخصية أن يستخرج العوامل والقواعد التي تتحكّم في صاحب المذكرات قبل التعامل معها لأن معرفة هذه القواعد تسمح بتبيان مدى الذاتية والموضوعية في هذه الشهادات بالإضافة إلى مساعدته في استخراج القضايا التي يمكن أن يكون صاحب المذكرات قد أخذها إما

من أفواه الآخرين أو باستخراج المناهج التي تسمح بتخريج المسكوت عنه (لونيسي رابح،2005: 26).

7- معرفة موقع الكاتب في الرواية التاريخية التي يحكيها، وهل كان من موقع الرواية العيانية أم سماع من شخص آخر، أو من موقع الاستنتاج، أم من موقع استقاء معلوماته من مصدر تاريخي آخر لإكمال الصورة التاريخية، فكل موقع من هذه المواقع يؤثر على الرواية التاريخية التي يرويها الكاتب تأثيرا كبيرا من الناحية الوثائقية، فالواقعة التي يرويها الكاتب من موقع التواجد الشخصي أثناء وقوعها أكثر أهمية من روايته لها من موقع السماع عن رواية أخرى، وهذه الرواية الأخيرة أكثر أهمية بدورها من روايته لها من موقع الاستنتاج، وإذا كانت هذه الروايات جميعها يلزم إخضاعها للنقد التاريخي العلمي(رمضان عبد العظيم، 1989: 36- 37).

3- التعريف بن يوسف بن خدة:

ولد بن يوسف بن خدة في البرواقية في 23 فيفري 1920 وهو من عائلة معروفة بالصلاح والتقوى، تتلمذ في بداية الأمر بمسقط رأسه مدة 3 سنوات، لينتقل فيما بعد إلى المدية حيث يشتغل والده منذ 1923 أين درس في الكتاتيب القرآنية لغاية 1926 تاريخ دخوله لإحدى المدارس الفرنسية التي حصل فيها على شهادة الابتدائية، رغم وفاة والده في سن مبكر من عمره، هذا المستوى أهّله للانتقال إلى المرحلة الثانوية سنة 1933، هذه المرحلة من التعليم في العهد الاستعماري لا يستطيع الوصول إليها من أبناء الوطن إلا من كان مجتهدا فالكثير منهم كان يتوقف مشوارهم الدراسي عند الشهادة الابتدائية، وقد أسعفه الحظ بمزاولة تعليم مزدوج بالمدرستين القرآنية والفرنسية (لونيسي رابح، ملاح بشير،2007: 272).

عان بن يوسف بن خدة وهو تلميذ من أساليب التمييز العنصري سواء من طرف الطلبة الفرنسيين أو من الإدارة الاستعمارية نفسها حيث كانت تفرض على الطلبة الجزائريين ارتداء ملابس خاصة تميّزهم عن الأوربيين، كما كانت تمارس عليهم ضغوطات يصعب على الإنسان تصورها كإعطائهم العلامات الإقصائية في مختلف المواد لحرمانهم من مواصلة الدراسة لأن المدرسة الفرنسية كانت تخدم المشروع

الاستعماري (الجمعية التاريخية والثقافية،2006: 37)، وبعد نجاحه في البكالوريا التحق بجامعة الجزائر كلية الطب والصيدلة سنة 1943 أين تحصل على شهادة صيدلي، فكان من عناصر النخبة الجزائرية المثقفة القلائل آنذاك (بن خدة بن يوسف،2012: 601).

ناضل في صفوف الحركة الطلابية كما شارك في الكشافة الإسلامية الجزائرية، وفي عام 1943 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وفي عام 1943 انضم إلى جماعة الناشطين الذين بادروا بتنظيم حملة تمرّد ضد التجنيد في البليدة رافضين إقحام الجزائريين في حرب العالمية الثانية وكلّفته هذه الحملة البقاء في سجون الاستعمار لمدة 8 أشهر أين تعرّ ض لتعذيب شديد (بن خدة بن يوسف،2012: 106) بتهمة تحريض الجزائريين على عدم مكافحة الألمان وعدم الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي خاصة بعدما ازدادت وتيرة التجنيد منذ نزول الحلفاء بالجزائر منذ سنة وذلك في إطار قضية تسمى (Ben Khedda Ben Yousef, 2000 :6) 1942
" الفار من الجندية" كما أصدرت نفس المصالح أمرا يقضي بتجنيده في صفوف الجيش الفرنسي رغما عنه، وذلك بعد انتهاء عقوبة السجن الصادرة ضده.

كان لبن يوسف بن خدة نشاط داخل ثانوية (Du Virier) دوفيريي في منظمة الشبيبة الجزائرية التي أسّسها ليامين دباغين سنة 1943 الذي كان آنذاك المسؤول الأول عن حزب الشعب بعد اعتقال مصالي الحاج رفقة عدد كبير من القيادة المركزية منهم حسين لحول، أحمد مزغنة، أحمد بودة، محمد طالب(بن العقون بن عبد الرحمن بن إبراهيم،1989: 153). بعد عام من انتقاله إلى العاصمة استطاع بن خدة البروز من جديد ويصبح مع بداية سنة 1945 ضمن طاقم تحرير جريدة (L'action Algérienne)جريدة العمل الجزائرية رفقة عيسات إيدير، لحول، عبد المالك تمام (abdelhamid Sidi Ali ,2006:71).

كما كان له أيضا الدور الرئيسي في تنظيم مظاهرات 1 ماي 1945 التي دعا إليها حزب الشعب الجزائري بمناسبة إحتفالات اليوم العالمي للعمال، حيث إستطاع أن يجند عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا مسجلين في جامعة الجزائر(يوسفي محمد،2007: 29).

بعد عودة النشاط السياسي بعد 1946 سيصبح بن خدة رئيسا للجنة الدعاية والنشر التي بدأت نشاطها رسميا سنة 1949 فأصبح بذلك يشرف على تحرير عدة جرائد تابعة للحزب على غرار جريدة المغرب العربي التي كانت تصدر باللغة العربية – الجزائر الحرة – صوت الجزائر، وإلى جانب ذلك أسندت له مهمة الإشراف (Kiouane Abderrahmane,1997 :57)ومتابعة نشاط مختلف اللجان التي استحدثها الحزب منذ 1949 ، وظل بن خدة في هذا المنصب إلى غاية تعيينه أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1951 خلفا لحسين لحول الذي اشتد الخلاف بينه وبين مصالي الحاج، وقد عيّن بن خدة أمينا عاما وهو لا يزال طالبا في الصيدلة وكانت اهتمامات الحركة في هذه المرحلة (منذ مارس 1951) موجّهة للتحضير للانتخابات والإعداد للمؤتمر الثاني للحركة، وستدخل في أزمات خاصة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة والأزمة البربرية إلا أنه سيثبت في منصبه رغم قرار مصالي بسحب الثقة منه سنة 1953 كما سيأتي الحديث عليه في الوقت الذي كان يطالب فيه بتسليمه سلطات مطلقة لإعادة بعث الحزب من جديد إلا أن أعضاء اللجنة المركزية تمسّكوا بالأغلبية بين خدة ورفضوا عرض مصالي الحاج
(Harbi Mohammed,1989 :113).

تعرّض بن خدة خلال هذه الفترة لعدة صعوبات خاصة بعد انقسام القيادة بين المركزيين والمصاليين؛ وبعد اندلاع الثورة التحريرية ألقي عليه القبض مع مجموعة من رفاقه وأطلق سراحه سنة 1955 ثم اتصل به عبان رمضان ليصبح عضوا في جبهة التحرير الوطني بالعاصمة ومساهما في تحرير جريدة المجاهد، وعيّن بعد مؤتمر الصومام في لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي سنة 1957 غادر إلى تونس وعيّن رئيسا لبعثة جبهة التحرير بلندن ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في حكومة فرحات عباس المؤقتة سنة 1958، وخلفه سنة 1961 في ثالث حكومة مؤقتة بعد الخلاف الذي جرى في مؤتمر طرابلس.

انسحب بن خدة من النشاط السياسي بعد أزمة صيف 1962 ،وفي سنة 1989 أسّس حزب الأمة ثم حل الحزب عند توقف المسار الانتخابي، وفي 4 فيفري 2003 انتقل بن يوسف بن خدة إلى جوار ربه.

كان معروفا بعمق التديّن والتقوى وحب الوطن وسعة الثقافة ، والاهتمام بكتابة تاريخ الثورة والحركة الوطنية، كرّمته السلطات الجزائرية بإطلاق اسمه على الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة (شبوط سعاد يمينة:162).

4- أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي محاولة لإعادة بعث النشاط السياسي وبناء الحركة الوطنية من جديد قام مصالي الحاج بعد عودته من منفاه ببرازفيل بإعادة بناء حزب الشعب باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1946 تاريخ انعقاد الندوة التأسيسية للحركة مع الاحتفاظ بطبيعة العمل السري وفي هذا الاجتماع برزت مسألة الانتخابات والتي كانت سببا في بداية ظهور الخلاف داخل الحركة حيث ألحّ مصالي الحاج على المشاركة في الانتخابات وحسب بن يوسف بن خدة فإن مصالي الحاج كان يدعم حججه بضرورة استغلال الفرصة الجديدة المتاحة قانونا من أجل عرض القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي مستندا في ذلك على نصيحة الأمين العام للجامعة العربية الذي إلتقاه بباريس و الذي نصحه بإتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير خطابه من خلال النواب المنتخبين المؤهّلين للحديث باسم الحزب والشعب(بن خدة بن يوسف،2012: 162). في حين كانت العناصر النشيطة من الجيل الجديد الذي التحق بصفوف النضال السياسي داخل الحركة مقتنعة بفكرة العمل المسلح وامتعاضهم للأسلوب الذي انتهجه مصالي الحاج وأنصاره(شبوط سعاد يمينة:136). ثم تنازل هؤلاء عن موقفهم وتمكّن عدد من مرشحي الحزب من الفوز في الانتخابات رغم عملية التزوير التي رافقتها بتدبير من الحاكم العام(Edmund Nigellan) إيدموند نايجلان إذ وصل إلى عضوية البرلمان الفرنسي كل من دباغين ومحمد خيضر وحسن دردور ومسعود بوقادوم وأحمد مزغنة، ورغم ذلك استمرت الأزمة حول فكرة المشاركة في الانتخابات بسبب إنتقاد بعض العناصر القديمة من نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب لمصالي الحاج والإطارات التي وافقت على العمل في ظل الشرعية الاستعمارية من خلال قبولها العضوية في الهيئات السياسية الفرنسية، وترتبط عودة الخلاف حول الانتخابات بالتزوير الذي رافق انتخابات الجمعية الوطنية سنة 1948 وانتخابات 1949 وكذا تعرّض عدد كبير من مرشحي الحركة للاعتقال

والسجن والغرامات المادية التي سلّطت على حسين لحول والحاج محمد شرشالي لمنعهما من الدعاية الانتخابية، هذا بالإضافة أكيد إلى التنافس على القيادة وحب الزعامة الذي يعتبر من الأسباب الهامة للأزمة التي ستؤدي إلى انقسام الحركة في سنة 1953.

بما أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية اتجاه وطني ثوري استقلالي منذ نشأته هذا ما جعلها عرضة للضغوط الاستعمارية حتى وقوع الأزمة سنة 1953 لأنها تعرف أهدافها وغاياتها المؤدية حتما للقضاء على النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وتدمير قواعده وكان هذا الضغط أحد الأسباب التي أدت إلى بروز بعض الهزات والأزمات داخل الحركة بطريقة غير مباشرة مع بداية ظهور اتجاه داخلها لم يكن مألوفا لدى مناضليها من قبل المتشدّدين فيها خاصة. هناك ثلاث هزات كان لها تأثير كبير في بداية تصدّعها:

4- 1 أزمة محمد الأمين دباغين(انظر التعليق رقم01) (1947 - 1949):

تعود أسباب الخلاف بين محمد الأمين دباغين وبعض قيادات الحزب على رأسهم مصالي الحاج إلى 10 نوفمبر 1946 عندما رفع الحزب شعار من انتخب كفر والذي سيعارضه مصالي الحاج عندما وجّه لمناضلي الحزب دعوة واضحة للمشاركة في الانتخابات والعمل من أجل إقناع أغلبية أعضاء اللجنة المركزية بضرورة المشاركة (لونيسي إبراهيم،1999: 95).

فضّل دباغين الابتعاد بشكل غير رسمي عن الحركة وانقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية وكذلك تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي وعلى الرغم من الابتعاد لم يتوقف دباغين عن توجيه التهمة للمسؤولين بإدارة الحركة لا سيما مصالي الحاج(العمري مومن،2003: 202). وعن محاولة إعادة دباغين إلى صفوف قيادة الحركة شكّلت لجنة من أربعة أشخاص (مصالي الحاج – محمد بلوزداد – بن يوسف بن خدة – أحمد بودة) دعت دباغين إلى توضيح موقفه من الحركة لكنه رفض مقابلتهم ثم حاولوا مرة أخرى معه لكنه رفض استقبالهم في بيته، وكانت آخر محطة التقى فيها دباغين مع إدارة الحركة هي الزيارة التي قام بها أحمد بودة إليه بلغه فيها أن الحركة ستعتبره متمردا أو عاصيا في حالة عدم توضيح موقفه(العقون عبد الرحمن بن

إبراهيم،2010: 110) ، وأجابه دباغين بقوله "إذن فالحرب بيننا "(العمري مومن،2003: 202) ، وقد أحدث انسحاب اليامين دباغين هزة عنيفة في صفوف المناضلين خاصة الشباب الثوري الذي رأى فيه الريادة في البحث عن مخرج لذلك الصراع الذي أبعدهم عن جوهر الصراع مع الاستعمار والإسراع في تفجير الثورة، كما ساد التذمر في أوساطهم، وقد أظهرت هذه الأزمة حقيقة الصراع بين المناضلين القدماء والمثقفين الشباب النشطاء الذين وصلوا إلى مراكز قيادية في الحركة وبدل البحث عن حلول لهذه الأزمة ربطت بينها وبين الأزمة البربرية وقامت بإقصاء اليامين دباغين من صفوف قيادة الحزب(شبوط سعاد يمينة:139).

لم يتحدث بن يوسف بن خدة في كتابه جذور أول نوفمبر على هذه الأزمة ولم يشر حتى إليها ففي حديثه عن الانتخابات سبب الأزمة قال أن المناضلين أصيبوا بشيء من البلبلة جراء التحول من النقيض إلى النقيض إلا أن روح الانضباط هي التي سادت بصفة عامة ولم تتزعزع ثقة المناضلين في الحزب(بن خدة بن يوسف،2012: 164) وقد عبّرت هذه الأزمة عن تحول خطير في توجهات الحركة وسيكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبلها.

2-4 الأزمة البربرية(1949):

أثّرت هذه الأزمة كثيرا على مسار حركة انتصار الحريات الديمقراطية خاصة بفعل ارتباطها بمسألة الهوية والجهوية حيث أثّرت على الحركة ككل في برنامجها وأهدافها وتعود هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي(انظر التعليق رقم02) لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في نوفمبر 1948 بدعم من واعلي(انظر التعليق رقم 03) بناي وعمر ولد حمودة وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية(شبوط سعاد يمينة: 140) ، حيث قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية، وقد حظيت الحركة البربرية بدعم الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي.

يقول بن يوسف بن خدة عن هذه الحركة أن دعاة النزعة البربرية يلحون على الهوية البربرية وينكرون في الوقت ذاته الإسهام الحضاري العربي الإسلامي متأثرين بالأفكار التي

روّجها منظرو الإيديولوجية الاستعمارية والشيوعية معا وكانوا معجبين بالأفكار الماركسية(بن خدة بن يوسف،2012: 237) وأن أنصار هذه النزعة حاولوا تجنيد الأنصار في صفوف الأوساط الطلابية بالعاصمة ومنطقة القبائل(بن خدة بن يوسف،2012: 239).

ثم يضيف قائلا أن أول من دق جرس الإنذار بخصوص هذه النزعة هو أحمد بودة وذلك خلال اجتماع اللجنة المركزية في زدين في ديسمبر 1948، حيث ندّد بالنزعة البربرية التي انتقلت من مرحلة الأفكار إلى مرحلة التطبيق العملي وكانت تحاول التهيكل داخل هيئات الحزب نفسه(بن خدة بن يوسف،2012: 240).

أخذت قيادة الحركة القضية بشكل جدي وكلّفت ثلاثة من الأعضاء بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا وقام كريم بلقاسم بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم رشيد علي يحي بالإضافة إلى إيقاف جريدة النجم الإفريقي التي كانت تصدر باسم الاتحادية (بن خدة بن يوسف،2012: 243) وأدت هذه الإجراءات إلى وقوع صدامات ومواجهات بين أعضاء الوفد وبعض العناصر المتسبّبة في الأزمة البربرية بلغت حد الاشتباك بالأيدي كما يقول بن يوسف بن خدة ويضيف أن مندوبي القيادة الوطنية للحزب اضطروا إلى شن ما يشبه عمليات الكومندوس أبلى فيها راجف بلاءا حسنا من أجل استرجاع محلات الفدرالية التي استولى عليها دعاة النزعة البربرية واستدعى الأمر التصرّف بصرامة شديدة لاستعادة التحكم في زمام الأمور وتهدئة روع القاعدة النضالية التي أصابتها البلبلة ثم إعادة المناضلين المخدوعين إلى رشدهم ولم شمل المناضلين في كل محافظة إدارية وضاحية وحاضرة كبرى وإعادة هيكلة فروع الحزب وقسماته وإعادة تأسيس فدرالية حزب الشعب بفرنسا من جديد، واستغرقت هذه المهمة 18 شهرا من العمل الدؤوب (بن خدة بن يوسف،2012: 242).

قامت الحركة في الجزائر بمعالجة القضية بحكمة وهدوء دون أن تصل إلى هياكلها وقواعدها كما تم إبعاد المناضلين الذين ثبت أن لهم ضلع في القضية كواعلي بناي وعمر أو صديق وعمر ولد حمودة ، ويقول بن يوسف بن خدة أن حسين آيت أحمد أتهم أيضا وأرسل إليه وفدا يتكوّن من عضوين في الحركة هما أحمد بودة والحاج محمد شرشالي اللذين طلبا منه اتخاذ موقف صريح من النزعة البربرية فطلب مهلة

للتفكير ليتسنى له كما قال إجراء تحقيق حول الموضوع وسافر إلى منطقة القبائل وبعد عودته صرح لموفدي الحزب:" لقد تأكدت من صحة ما أخبرتماني به ولذا فإنني أتبرأ من هذه العناصر" إلا أن الشبهات ظلت تحوم حوله(بن خدة بن يوسف،2012: 247).

أثارت هذه القضية الكثير من المتاعب للمناضلين داخل الحركة وكادت أن تهدّد قواعدها وأجهزتها باعتبارها قضية تشكك في الهوية الوطنية والأكيد أن الإدارة الاستعمارية لها يد في ظهورها ومحاولة نشرها وذلك ما يؤكده بن يوسف بن خدة بأن النزعة البربرية دسيسة استعمارية.

3-4 أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة تقرّر حلّها على أن تعود لنشاطها بعد بضعة أشهر، وهو ما أدى إلى آثار سلبية في علاقة مصالي الحاج بالشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد جيش من المدرّبين وتلك الخطط التي تقرّر البدء في تحضيرها، وهو ما كان سببا في تأجيل معركة التحرير في تلك الفترة، وقد أدى اكتشاف المنظمة الخاصة إلى حالة من اليأس وهو ما دفعهم إلى اتخاذ مواقف متطرفة من إدارة الحركة وكان ذلك بداية انشقاق حقيقي داخلها (العمري مومن،2003: 211).

إن الخلاف الذي ظهر بين المصاليين والمركزيين هو اختلاف بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين و الاتجاه فمصالي الحاج كان يريد أن يفرض سلطته الشخصية على الحزب ويتصرّف كيفما يشاء، أما اللجنة المركزية فكانت تريد فرض الزعامة الجماعية ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل الحزب.

5- المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953:

يقول بن يوسف بن خدة أن المؤتمر انعقد أيام 4 – 5- 6 أفريل 1953 بحضور ما يناهز 100 مندوب من جميع أنحاء الجزائر وفرنسا بالإضافة إلى نواب الحزب الأعضاء في المجلس الجزائري ومسؤولي الهيئات المركزية وأعضاء اللجنة المركزية(بن خدة بن يوسف،2012: 310).

يعتبر هذا المؤتمر بداية الخلاف العلني بين المصاليين والمركزيين خاصة من خلال القرارات الحاسمة التي صدرت على المستويين التنظيمي والهيكلي للحركة وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج وهو ما اعتبر سابقة خطيرة بالنسبة للرئيس وأنصاره الذين كانوا يرونه الزعيم الأبدي، ويقول بن يوسف بن خدة أن هذا المؤتمر تناول أمهات المسائل سياسة الحزب وإيديوليجيته والتوجهات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتصور الحزب لمفهوم القوة وموقفه من القضايا الدولية ، واقع المنظمة الخاصة، تطوير قوانين الحزب العضوية وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية(بن خدة بن يوسف،2012: 311).

النقاط التي أجّجت الخلاف وشكّلت بداية الأزمة بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية الجدد، والمتمثلة في تحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد مبدأ قرار الأغلبية، وسيصر الرئيس على رفض هذا القرار ويطلب فيما بعد منحه صلاحيات مطلقة وتفويض تام، وهو ما يؤكد عليه بن يوسف بن خدة من أن مصالي أرسل مذكرة إلى اللجنة المركزية قرأها مرباح هاجم فيها القيادة والأمين العام بصورة خاصة واختتمها بالجملة:" لقد سحبت ثقتي من الأمين العام وأطلب منحي مطلق الصلاحيات لتصحيح مسار الحزب"(بن خدة بن يوسف،2012: 320) ، والقرار الثاني والمتمثل في إبعاد أهم مساعدي مصالي وأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي وهما أحمد مزغنة ومولاي مرباح وانتخاب بن خدة بن يوسف أمينا عاما للحركة وإختيار حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين له(العمري مومن،2003: 198) ، و حول ذلك يقول بن يوسف بن خدة أن مولاي مرباح اقترح باسم مصالي الحاج ترشيحي أنا وكل من لحول ومزغنة، وجرى التصويت بالاقتراع السري، لم يحصل أي واحد في الجولة الأولى على الأغلبية التي تشترطها قوانين الحزب وهي حصول المترشح على ثلثي أصوات الناخبين علما أن لحول رفض الترشح وفي الجولة الثانية تم انتخابي فرضيت بالنتيجة من باب الرضوخ للواجب ودرء أية أزمة قد تترتّب عن امتناعي وأستجيب لرغبتي في أن يتم الإعلان عن تشكيل أمانة عامة مكوّنة من ثلاث أعضاء لحول وكيوان وأنا ، ثم يواصل إظهار أسباب استبعاده لكل من مزغنة ومولاي مرباح حيث قال :" أبعدت مزغنة بسبب ثرثرته التي لا تنتهي وقلة كفاءته، أما مرباح فهو

شخص لا يرجى منه أي نفع ولا يتوقف عن تلاوة مذكرات مصالي الطويلة والمملة فقد بدا لي عامل عرقلة وكبح ليس إلا" (بن خدة بن يوسف،2012: 316).

اعتبر مصالي هذه القرارات بمثابة انقلاب حقيقي ضدّه وشعر بأن مكانته قد اهتزت وأعلن عن رفضها جملة وتفصيلا من خلال المذكرة التي أرسلها في سبتمبر 1953 وطالب صراحة بتفويضه كامل السلطات وهو ما سبق التطرق إليه، إلا أن اللجنة المركزية أعلنت تنصيب بن يوسف بن خدة ورفض مطلب مصالي المتمثل في منحه كامل الصلاحيات.إن هذه الحركة التصحيحية في الحركة كانت من الأسباب الرئيسية التي أحدثت الأزمة داخل قيادة الحركة والتي ساهمت فيها أزمات فرعية ستؤدي في النهاية إلى الانقسام.

6- الخلاف بين بن يوسف بن خدة ومصالي الحاج وتداعياته:

في أوت 1951 انتخب بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب خلفا لحسين لحول الذي استقال من منصبه في مارس 1951، كما استقال ثلاثة من أعضاء الحزب شوقي مصطفاي- سعيد عمراني – وشنتوف بسبب رفض مصالي الحاج التحالف مع الأحزاب الوطنية لتكوين جبهة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 وخسرت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية 5 مقاعد في البرلمان (مهساس أحمد،2003: 346)،كما اتخذ بن يوسف بن خدة موقفا إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية من رحلة مصالي الحاج إلى المشرق يقول عنها بن خدة أن مصالي كان يتنقل باستمرار من مكان لآخر عوض البقاء حاضرا في الجزائر لإصلاح أمور الحزب كما يحلو له أن يردّد ذلك دائما(بن خدة بن يوسف،2012: 326)، ثم يضيف أن مصالي فضّل الذهاب إلى فرنسا ثم الرجوع إلى بوزريعة ثم السفر بعد ذلك إلى مكة المكرمة ثم المرور بالقاهرة قبل العودة إلى فرنسا والاستقرار في مدينة شانتي طيلة 3 أشهر ونصف وبعد ذلك رجع إلى بوزريعة ثم قام بجولته المضطربة في بعض أنحاء الجزائر مما أدى إلى اعتقاله في مدينة الشلف وترحيله إلى (Niort)نيور مما أدى إلى تأخير انعقاد المؤتمر.

عندما طلب مصالي الحاج من الأمين العام للحزب بن يوسف بن خدة إرسال مجموعة من المناضلين إلى القاهرة للتدرّب في الثكنات المصرية رفض بن يوسف بن خدة لأن الوقت حسبه لم يحن بعد ولابد من إعادة ترتيب الأمور داخل الحزب، وعندها أدرك

مصالي أن شعبيته قد تدنت، وعزم على الاتصال بالجماهير مباشرة لإعادة هيبته وتنشيط الحزب لكن أعضاء اللجنة المركزية برئاسة بن يوسف بن خدة رفضوا هذا القرار لأنه لم يستشرهم فيه، إلا أن مصالي أصر على القيام بجولة عبر الوطن لإسكات معارضيه ، فزار البليدة أين استقبل بحماس وترحاب شعبي، ثم انتقل إلى القطاع القسنطيني أين حرّكت خطبه حماس الجزائريين لأنه يدعو إلى محاربة البؤس والشقاء وانتزاع الاستقلال، وقال في إحدى خطبه أنه يجب أن يسيل الدم لكي تصبح الجزائر حرة مستقلة فضايقت هذه الخطب فرنسا وقرّر حاكم عمالة قسنطينة طرده من القطاع القسنطيني في 24 أفريل 1952، كما طلب بن يوسف بن خدة من مصالي الحد من تنقلاته لكنه أصر على موقفه واستأنف جولته في ماي 1952 واتجه إلى الشلف وخرجت الجماهير لاستقباله لكن القوات الاستعمارية اعترضت طريقهم وفتحت الشرطة النار عليهم واعتقل مصالي ونقل إلى بوفاريك وفي 15 ماي 1952 نفي إلى فرنسا.

أصبح المجال هنا مفتوحا للإنفراد بالقيادة لدى المركزيين ووقع التغيير الجوهري عقب المؤتمر الثاني للحزب . يظهر الخلاف بين مصالي الحاج وبن خدة عندما أبعد هذا الأخير أنصار مصالي ومقرّبيه حيث استغنى عن مزغنة، مرباح، و مبارك فيلالي فبدأت حدة الخلاف تتفاقم بين الطرفين. وفي 12 جويلية سافر بن خدة إلى نيور حيث يتواجد مصالي فأطلعه على النتائج والتوصيات التي خرجت بها اللجنة المركزية وناقش معه بعض المسائل ويقول بن خدة أنه أطلعه أيضا على تشكيلة اللجنة المكلفة بالمنظمة الخاصة التي كان عضوا فيها(بن خدة بن يوسف،2012: 320)، ويقول بن خدة أيضا أنه قبل مغادرته طلب من مصالي كتابة تقريره إلى اللجنة المركزية قبل اجتماعها حول إعادة إحياء المنظمة الخاصة والتحضير للعمل الثوري(بن خدة بن يوسف،2012: 310)، لكن مصالي طلب من الأمين العام تأجيل اجتماع اللجنة المركزية إلى نهاية سبتمبر حتى يتمكّن من إعداد تقريره وإبراز موقفه تجاه بعض القرارات التي خرجت بها إدارة الحزب في مؤتمر أفريل 1953، وفي 22 أوت قام بن خدة بزيارة ثانية إلى مصالي ناقش معه الأمور التنظيمية الخاصة بفدرالية فرنسا ثم عرض عليه مختلف التقارير التي أرسلتها هذه الأخيرة إلى اللجنة المركزية حيث تضمّنت 5 نقاط أساسية:- موقفها من قرارات المؤتمر الثاني للحزب – مسألة الوحدة – سياسة المنتخبين – قضايا نقابية – الموارد المالية،

وفي اليوم الأخير من هذه الزيارة طرح بن خدة من جديد مسألة إحياء المنظمة الخاصة على مصالي وأطلعه على الخطوط العريضة التي سطّرتها إدارة الحزب للعمل بها مستقبلا لكن رئيس الحزب طلب مرة أخرى تأجيل الاجتماع لعدم تمكّنه من دراسة كل المسائل المطروحة وإعداد التقارير بشأنها وطلب حضور مرباح وهنا رأى بن خدة أنه لم يعد يحظى بثقة مصالي لذلك تأخر موعد اجتماع اللجنة المركزية إلى الفترة بين 12 – 16 سبتمبر 1953، هذا الاجتماع الذي سيكون سبب القطيعة بين مصالي والأمين العام سرعان ما امتدت تبعاته إلى القيادة ثم إلى اللجنة المركزية فكانت بداية الانشقاق كما قال بن يوسف بن خدة (بن خدة بن يوسف،2012: 3 20).

بعد عودته من مدينة(Niort) نيور عقد بن خدة اجتماعا مع اللجنة المركزية ابتداء من 12 سبتمبر لدراسة التقرير الذي أرسله مصالي وعندما قرأ مرباح رسالة رئيس الحزب وصف السياسة المتّبعة بالمنهج الإصلاحي والانحراف عن المبادئ الثورية للحزب وقراره بسحب الثقة من بن يوسف بن خدة، وطالب الجميع تخويله السلطة المطلقة من أجل إعادة إصلاح الحزب(العمري مومن،2003: 214)، وحول هذه النقطة نرى من خلال ما كتبه بن يوسف بن خدة أنه كان يسعى للحصول على ثقة مصالي بقوله:" كنت مصمّما على القيام شخصيا بمهام الاتصال بمصالي لكونه يثق بي وتلك غلطة مني فكنت أريد إحاطته بكل صغيرة وكبيرة وبذل المستحيل لمنع نشوب النزاع من جديد بينه وبين قيادة الحزب"(بن خدة بن يوسف،2012: 316).

ثم يعود ويقول أنه لم يعد يحظى بثقة مصالي عندما طلب منه إبداء رأيه حول التقارير التي ستعرض أمام اللجنة المركزية، لكن مصالي الحاج طلب منه التأجيل وطلب حضور مولاي مرباح وهذا دليل برأيه على أنه لم يعد يحظى بثقة مصالي الحاج.

لم يكن بن خدة عنيفا في الرد على قرار مصالي بل قدّم استقالته إلى اللجنة المركزية فرفضتها، فلم يكن أمامه سوى الرضوخ لرأي الأغلبية. وبذلك يكون مصالي قد فتح باب الأزمة على مصراعيه .

في 02 أكتوبر 1953 سافر الأمين العام وحسين لحول وسعد دحلب وسيد علي عبد الحميد إلى فرنسا لمقابلة مصالي في منفاه بـ(Niort) نيور وطلبوا منه عقد مؤتمر

الحزب وإعادة تنظيم هياكله وإثراء برنامجه لكن مصالي رفض طلبهم فأرسل بن خدة وفدا آخر برئاسة حسين لحول للتحدّث مع مصالي وطلبوا منه عقد مؤتمر وطني استثنائي ومناقشة أسباب الأزمة وإيجاد حلول لها لكن مصالي رفض استقبال الوفد (مهساس أحمد،2003: 355)، وشرع في تحريض مناضلي الحزب بفرنسا ضد اللجنة المركزية فزادت الأزمة اتساعا.

أصدرت اللجنة المركزية في شهر ديسمبر نداءا لعقد مؤتمر وطني جزائري وقّعه كل من لحول وكيوان أرفق ببرنامج عمل موّجه إلى جميع شرائح الشعب الجزائري والأحزاب والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكل الجزائريين دون تمييز ، وابتداء من 17 ديسمبر 1953 انطلقت حملة تصريحات مضادة بالموقف بين مصالي وبن يوسف بن خدة وانتقل الصراع من القيادة إلى القاعدة، وقد اتهم مصالي الحاج اللجنة المركزية بالإنحراف في إدارة الحزب في الفاتح من جانفي 1954، وجدّد سحب ثقته ليس فقط من الأمين العام وإنما من الإدارة كلها وطالب بتسليمه السلطات المطلقة إلزاميا، واتهم في تقريره الأخير اللجنة المركزية بأنهم مجموعة من اللصوص الذين استولوا على أموال الحزب ومؤسساته وابتعادهم عن المنهج الثوري الذي سطّره الحزب منذ تأسيسه وبالتالي أصبحت الضرورة تملي عليه اللجوء إلى وسائل أخرى تمكّنه من إصلاح الحزب فعرض الخلاف على مناضلي الحزب بفرنسا ودعا لإنشاء ما أسماه بلجنة الإنقاذ العمومي ابتداء من 27 جانفي 1954 لإعادة إصلاح الحزب واستعادة مؤسساته، واستطاع أن يضمن تعاطف الأغلبية من مناضلي الحزب ولم يبق أمام اللجنة المركزية من خيار سوى التنازل عن بعض سلطاتها لصالح رئيس الحزب، لكن مصالي اعتبر تلك التنازلات بمثابة انتصار كبير حقّقه على اللجنة المركزية وأخذ يدعو القاعدة النضالية بالوقوف إلى جانبه لاستعادة مقرات الحزب، ورفض عقد أي اجتماع يحضره خصومه.

أمر مصالي الحاج في أفريل 1954 أمناء الأموال في القسمات بصب الاشتراكات التي في حوزتهم في حساب مصرفي يراقبه شخصيا، فرد عليه بن خدة بإعطاء الأمر إلى جميع مسؤولي القسمات بتجميد كل الاشتراكات وقام كل طرف بعقد اجتماع خاص فعقد المركزيون اجتماعا في 27 – 28 جوان 1954 استعادوا من خلاله السلطات التي تنازلوا عنها لمصالي في دورة مارس 1954 حيث يذكر بن خدة أن اللجنة المركزية سلّمت

صلاحياتها لمصالي ليتولى تنظيم المؤتمر ، وسلّمت بعضا من أدوات سلطتها (مقر الحزب – الصحف – قسم من الأموال) (بن خدة بن يوسف،2012: 331). يقول بن خدة أنهم أقدموا على هذا القرار بعدما انحرف مصالي عن الشروط التي حدّدوا وفقها تلك السلطات، وأنه لم يعد قادرا بعدما استبدت به نشوة الإقتدار على التحكم في زمام أمره بل صار عاقدا العزم أكثر من ذي قبل على التعجيل باندحار اللجنة المركزية حتى ولو اقتضى الأمر استعمال أساليب مريبة(بن خدة بن يوسف،2012: 320).

عقد مصالي مع أنصاره اجتماعا من 14 -17 جويلية 1954 بمدينة(Hornu) هورنو ببلجيكا وأعلنوا القرارات التالية:- حل اللجنة المركزية – فصل المسؤولين المتسببن في الانحراف السياسي – القضاء على البيروقراطية في الحزب – الرجوع إلى المبادئ الثورية. كما عقد المركزيون مؤتمرا استثنائيا بالعاصمة بين 13 – 16 أوت 1954 خرجوا فيه بالقرارات التالية:

- رفض اتهامات مصالي الحاج المتمثلة في انحراف المركزيين عن مبادئ الحزب(بن خدة بن يوسف،2012: 270).
- العمل بمبدأ القيادة الجماعية.
– إعفاء مصالي الحاج ومن معه من جميع مهامهم في الحزب.

– عدم الاعتراف بالهيئة الانفصالية التي قامت بعقد اجتماعها في بلجيكا لأن مصالي لم يعد لديه الحق في عقد مؤتمرات باسم الحزب.

كما أنشأت اللجنة المركزية جريدة الأمة الجزائرية وأخذت تتبادل التهم مع جريدة الجزائر الحرة التابعة لمصالي الحاج.

7- انقسام الحركة:

بعد عقد كل اتجاه اجتماعه وخروجه بقرارات هامة عرف الخلاف بين الطرفين مرحلة جديدة تمثّلت في الاعتداءات الجسدية خاصة من قبل المصاليين حيث لم يسلم قادة المركزيين من ذلك ومنهم حسين لحول وعبد الرحمن كيوان، حيث يقول بن خدة حول ذلك أن مشادات اندلعت بين الفريقين في شوارع العاصمة وبعض المدن الأخرى، ولم تتدخّل الشرطة في الأمر، ذلك المشهد المؤلم قد ملأ قلوب المناضلين غضبا وحسرة،

أولئك الذين ضحوا بكل شيء في سبيل هذا الحزب وهاهو اليوم يتفكّك وينهار أمام أنظارهم بعد أن تلقى طعنة بأصابته في النخاع(بن خدة بن يوسف،2012: 334)، ثم يضيف أن مشادات قامت بين الطرفين بسبب صدور العدد الأول من جريدة" الأمة الجزائرية " التي أصدرتها اللجنة المركزية خلال الفترة بين 3 سبتمبر و 5 نوفمبر 1954 والتي وضعت تحت إشراف حسين لحول وصدر منها فقط 10 أعداد ، وكانت تباع في المزاد العلني مما تسبّب في وقوع مشادات مع المصاليين في مدن الجزائر، عنابة، تبسة، كما تسبّب صدور أول عدد في عراك بمطبعة كوكلان بباب الوادي حيث اعتدى المصاليون على المناضلين الذين جاءوا لأخذ الجريدة، وهاجموا سيارة جاءت لنقل الجريدة، واستعمل المهاجمون قضبانا حديدية لتحطيم هيكل السيارة واعتدوا على سائقها نذير قصاب الذي تهشّمت ذراعه ولولا يقظة مجموعة من المناضلين لذهب لحول ضحية طعنة خنجر وهو يبيع نسخا من الجريدة، كما تعرّض بودة وهو أمام بيته الواقع بعمارة قبالة ملعب العناصر(ملعب 20 أوت) لوابل من الشتائم والعبارات البذيئة على مرأى ومسمع من أفراد عائلته(بن خدة بن يوسف،2012: 347)، كما وقعت مشادات بين المصاليين والمركزيين بشأن مقرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية الموجودة بالعاصمة وتمكّن المصاليون بفضل تفوّقهم العددي من احتلال المقرات ولو أن أغلبهم قد فعل ذلك عن حسن نية(بن خدة بن يوسف،2012: 348)، وقد أشارت تقارير الشرطة الاستعمارية إلى تلك المشادات بقولها:" إنها عمليات ثأر بين عصابتين تتبادلان الطلقات النارية وتختفيان عند وصول الشرطة"(بلعيد رابح: 11).

ما يستخلص من صراع الاتجاهين أنه كان حول طرق العمل وكيفية الإدارة للحركة، ولم تكن قضية الثورة مطروحة كمسألة خلاف رغم أن المصاليين حاولوا إظهار أنهم يدعون إلى الكفاح المسلح وكانوا يتهمون المركزيين بالانحراف السياسي.

في ظل هذه الظروف الصعبة والتصادم بين المصاليين والمركزيين والاعتداءات المتكررة لم يتدخل مصالي الحاج لتسوية النزاع والعمل على إيجاد الحلول وهو ما أكّد عليه بن يوسف بن خدة من أن مصالي لم يتحرّك وهو في إقامته في نيور ولم يعر أذنا صاغية للنداءات المتصاعدة من كل جهة داعية إلى نجدة الحزب الذي يوشك أن يصير

أشلاء ممزقة، ولم يقم وزنا لضراعة المناضلين المشجية الذين راعهم أن تتطور الأمور إلى اقتتال الأشقاء بالسلاح(بن خدة بن يوسف،2012: 334).

كمحاولة لإيجاد حل للنزاع ستتأسّس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954بمبادرة مشتركة من المركزيين وبعض قادة المنظمة الخاصة المنحلة والتي جاءت من أجل لم شمل الحركة والإصلاح بين الطرفين، حيث يقول بن خدة أنها جاءت لإعادة بناء وحدة الصف داخل الحزب وقد رسمت لنفسها هدفا واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين ومن ثمّ فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الإنشقاق وتمكينه من الإستمرار في أداء دوره الطلائعي ضمن المسار الثوري التحريري(بن خدة بن يوسف،2012: 335). إلا أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل ستغيّر طابعها ابتداء من ماي 1954 بعد اتصال محمد بوضياف بإطارات المنظمة الخاصة وبالوفد الخارجي للحركة في القاهرة حيث أصبحت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تفضّل العمل المسلّح وصرفت النظر عن فكرة عقد مؤتمر. وفي شهر جوان 1954 وبينما كان الخلاف بين المصاليين والمركزيين لا يزال قائما اجتمع قدماء المنظمة الخاصة وقرّروا ضرورة التحضير الفوري للثورة المسلحة.

خاتمة:

إن مسؤولية الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية يتقاسمها الاتجاهان المركزيين والمصاليين لتمسّك كل طرف بمواقفه لدرجة التطرّف خاصة من طرف مصالي الحاج الذي يتحمّل الكثير بسبب مواقفه وعدم التصرّف بحكمة كمحاولة لحل الأزمة ومنع الانشقاق ولم الشمل ، وهو ما أكّد عليه بن يوسف بن خدة كثيرا حيث يقول أن أعضاء القيادة يلقون اللوم عليه بسبب رفضه الاعتراف بأدنى انتقاد أو قبول تحمّل جزء ولو يسير من المسؤولية في النكسات التي أصابت الحزب وعدم امتثاله للانضباط الجماعي وإصراره على السلوك الأناني ولقد دفعت مواقفه المتّسمة بالكبرياء وعدم التسامح ببعض الرفاق إلى مغادرة صفوف الحزب(بن خدة بن يوسف،2012: 326). وعن طريقة تسييره للحزب يضيف بن خدة أنه كان يتصرّف في رقاب الأمناء

العامين كيفما يشاء ثم يعزلهم حسب هواه بينما يبقى هو على رأس الحزب ثابتا لا يتحوّل، ثم يضيف أن ما كان يزعج مصالي حقا هو أن يتواجد في نفس الوضعية مع زعماء آخرين شركاء في الإتحاد وهو حريص دوما على أن يكون هو وحده دون غيره رمزا للحركة الوطنية(بن خدة بن يوسف،2012: 335).

ومن ذلك نرى أن الخلاف الذي عرفته حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو خلاف بين جيلين مختلفين لأن مصالي الحاج يعتبر نفسه الأقدم والأسبق في العمل السياسي ولا يحق لأي شخص أن يعارضه أو يشاركه أو يفرض سلطته على الحزب،أما المركزيين بقيادة بن يوسف بن خدة كانت ترى ضرورة دعم الحزب بأشخاص جدد وقيادة الحزب جماعيا ونبذ حب الزعامة.

التعليقات:

1- محمد الأمين دباغين(1917- 2003) ولد بشرشال دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا فكانت البوابة التي دخل منها إلى عالم السياسة والنضال،وكان عمره 20 سنة عندما انخرط في حزب الشعب الجزائري برئاسة مصالي الحاج حيث رفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية فسجن ثم أخرج منه وفي أحداث 8 ماي 1945 أصبح من قيادي حزب الشعب، وفي جوان 1955 ألقت السلطات الاستعمارية القبض عليه بتهمة تكوين جماعة أشرار وسجن لمدة 6 أشهر وبعد خروجه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة عبان رمضان، وبعد محاصرته ووضعه تحت الإقامة الجبرية أقام بباريس عدة أسابيع ثم انتقل إلى القاهرة حيث عيّن مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وكان الأمين دباغين عضوا في المجلس الوطني للثورة ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة في سنة 1957 ليتولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى.

ابتعد الأمين دباغين عن السياسة سنة 1959 بعد دخوله في صراع ضد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الأولى وعبد الحفيظ بوصوف، وبعد الاستقلال تفرّغ لمهنة الطب قبل العودة إلى العاصمة التي توفي فيها في 20 جانفي .2003 (العمري مومن: 2003، ص201).

2- رشيد علي يحي اسمه الكامل محند سيد علي المدعو رشيد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية عرف بمواقفه المعادية للعروبة.(محمد حربي: 1983،ص64).

3- بناي واعلي مسؤول حزب الشعب الجزائري في منطقة القبائل سنة 1943 وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 وعضو في جبهة التحرير الوطني سنة 1955 ،وقد كان مسؤولا في حزب الشعب في منطقة القبائل مكلفا بالتنسيق بين المنظمات الطلابية والحزب سنة 1944 ،وكان من دعاة العمل المسلح ومنذ نشأة المنظمة الخاصة نظم حملة لجمع الأموال لشراء الأسلحة،عرف بميوله البربرية حيث عرض سنة 1955 على اللجنة التنظيمية للحركة توحيد منطقة القبائل،تم طرده من الحركة وبعد خروجه من السجن توجه لفرنسا وطلب من الحزب الشيوعي مساعدته على إنشاء الحزب الوطني التقدمي واغتيل سنة 1957 بسبب مواقفه خلال الأزمة البربرية(محمد حربي:1983،ص 333).

قائمة المصادر والمراجع:

- العمري مومن، (2003)، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926 – 1954**،الجزائر: دار الطليعة.

- بلعيد رابح ،« رسالة مصالي الحاج إلى مناضلي الحركة الوطنية»، **مجلة رسالة الأطلس**، العدد 142،ص ص 11- 25.

- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ،(1989)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج2،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ،(2010)، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة(1920- 1936)**، ج3،الجزائر: منشورات السائحي.

- بن خدة بن يوسف ،(2012)، **جذور أول نوفمبر 1954** ، ترجمة مسعود الحاج مسعود، ط 2 ،الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع.

- بن رحال يمينة ،(2015)، « أهمية المذكرات الشخصية في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر»، **حوليات التاريخ والجغرافيا**،المجلد 5،العدد 9، ص ص 227- 234.

- حربي محمد ، (1983)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**: ترجمة كميل قيصر داغر،ط1 ،بيروت:مديرية الأبحاث العربية.

- رمضان عبد العظيم،(1989)، **مذكرات السياسيين والزعماء في مصر(1891- 1981)**،ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- شبوط سعاد يمينة ،(2016) «حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (1945 - 1954) من الأزمة إلى القطيعة»، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** ،جامعة الوادي مجلد2، عدد5، ص ص 132- 162.

- عمارة علاوة وآخرون، (2013)، **نصف قرن من البحث العلمي بالجامعة الجزائرية (1962 - 2012)**، قسنطينة: منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية.

- لونيسي إبراهيم ،(1999)،« أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعاده» ، **مجلة المصادر**، المجلد1، عدد 2، ص ص124- 156.

- لونيسي رابح، (2005)، « منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا)»، **مجلة عصور**،جامعة أحمد بن بلة وهران1،مجلد4، عدد1، ص ص 21- 42.

- لونيسي رابح، ملاح بشير ،(1989)، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج2، الجزائر: دار المعرفة .

- مهساس أحمد ،(2003)، **الحركة الثورية في الجزائر**، الجزائر:دار القصبة.

- يوسفي محمد ،(2007)،الجزائر **في ظل المسيرة النضالية- المنظمة الخاصة**- تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين،الجزائر:منشورات ثالة.

- Ben Khedda Ben Yousef , « L'Histoire officielle aux prises avec les retours du mémoire », (2000), **La tribune**, p6.

- Harbi Mohammed, (1989), **Les archives de la révolution Algérienne**, Paris : Les éditions Jeune Afrique.

- Kiouane Abderrahmane,(1997) , **Moment du mouvement nationale**, Alger : Ed Dahleb.

- Sidi Ali Abdelhamid « La mémoire d'El Moudjahid Hocine Lehouel », (2006), **Association Historique et culturel du 11 décembre 1960**, Alger, pp71-85.